وباء كورونا والعنف الأسري: هل من ارتباط؟

إعداد / دينا أيمن

نوفمبر 2021

FDHRD

وباء كورونا والعنف المنزلي: هل من ارتباط؟

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان.

مؤسسة أهلية - مسجلة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية.

منظمة غير ربحية. يحكمها القانون رقم 84 لسنة 2002 بشأن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الكتروني: https://www.fdhrd.org/

جميع الحقوق محفوظة - 2021 ©

FDHRD

المقدمة

في ضوء جهودها لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة ، كرست هيئة الأمم المتحدة للمرأة يوم 25 نوفمبر ليكون اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة. في ضوء المساعدة على نشر المزيد من الوعي حول هذا الموضوع ، نقدم هذا التقرير حول العنف ضد المرأة.

يعد العنف علي أساس الجنس ظاهرة متجذرة بعمق في عدم المساواة بين الجنسين ، ولا تزال واحدة من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في جميع المجتمعات، فالعنف علي أساس الجنس هو العنف الموجه ضد شخص بسبب جنسه، حيث يتعرض كل من النساء والرجال للعنف القائم على النوع الاجتماعي ولكن غالبية الضحايا من النساء والفتيات.

ووفقًا لمعهد أوروبا للمساواة بين الجنسين، فالعنف علي أساس الجنس و العنف ضد المرأة هي مصطلحات يتم استخدامها غالبًا بشكل متبادل حيث من المسلم به على نطاق واسع أن العنف علي أساس الجنس يُمارس على النساء والفتيات من قبل الرجال. ومع ذلك ، فإن استخدام "العنف علي أساس الجنس" مهم لأنه يسلط الضوء على حقيقة أن العديد من أشكال العنف ضد المرأة متجذرة في عدم المساواة في السلطة بين النساء والرجال. ويعتبر كل من العنف علي أساس الجنس والعنف ضد المرأة انتهاكًا لحقوق الإنسان.

يشمل العنف علي أساس الجنس: العنف ضد المرأة، والعنف المنزلي ضد النساء، والرجال أو الأطفال الذين يعيشون في نفس الوحدة المنزلية. تشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف الجنسي أو الجسدي في حياتها، كما أنه أثناء النزوح وأوقات الأزمات، يزداد خطر العنف علي أساس الجنس بشكل كبير بالنسبة للنساء والفتيات.

أثرت جائحة كورونا سلبًا علي حقوق المرأة وحياتها في جميع أنحاء العالم حيث تزايدت الأعباء الإجتماعية و النفسية الواقعة علي عاتق المرأة من خلال الأدوار الاجتماعية والصحية والأسرية التى تلعبها المرأة فضلًا عن دورها الهام فى الخطوط الأمامية لمكافحة فيروس كورونا المستجد. وفيما يتعلق بتداعيات فيروس كورونا علي وضع المرأة المصرية، تم رصد تزايد حالات العنف المنزلي في مصر بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب فقدان العديد من النساء لوظائفهم مما أدي إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الأُسر المصرية التي تكون فيها المرأة هي العائل الوحيد للأسرة.

أولاً: أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "يمكن أن يشمل العنف علي أساس الجنس الضرر الجنسي والجسدي والعقلي والاقتصادي الذي يحدث في الأماكن العامة أو الخاصة. كما يشمل التهديد بالعنف والإكراه والتلاعب. ويمكن أن يتخذ هذا أشكالًا عديدة، مثل عنف الشريك ضد الآخر، والعنف الجنسي، وزواج الأطفال، وختان الإناث، وما يسمى "بجرائم الشرف".

يُعرِّف "العنف ضد المرأة" في إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بأنه ***"أي فعل من أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو يُرجح أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة ، بما في ذلك التهديدات بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. "***

على الرغم من أن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيات للعنف علي أساس الجنس، إلا أنه يتسبب أيضًا في أضرار جسيمة للأسر والمجتمعات. هناك أشكال مختلفة من العنف علي أساس الجنس وأكثرها شهرة هو العنف المنزلي والعنف الجسدي بينما يمكننا أن نجد أن الناس قد يتجاهلون أو قد لا يكونون قادرين على إدراك أن العنف النفسي يمكن أن يكون شكلاً من أشكال العنف علي أساس الجنس أيضًا.

> ***"إن عواقب العنف علي أساس الجنس مدمرة، ويمكن أن يكون لها تداعيات مدى الحياة بالنسبة للناجيات، يمكن أن يؤدي حتى إلى الموت ".***
>
> *- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*

1. **العنف الجسدي:** هو عمل يُقصد به التسبب أو ينتج عنه ألم أو إصابة جسدية. كما هو الحال مع جميع أشكال العنف ، فإن الهدف الرئيسي للجاني ليس فقط- أو قد لا يكون دائمًا- التسبب في ألم جسدي، ولكن أيضًا للحد من تقرير المصير للآخر. يُصنف بعض الناس الإتجار بالبشر والرق كشكل من أشكال العنف الجسدي ضد البشر، ويسمى العنف الجسدي في العلاقات الحميمة العنف المنزلي وهي ظاهرة منتشرة.

2. **العنف المنزلي/ الأسري:** إنه النوع الأكثر شيوعًا من العنف علي أساس الجنس، وبعض وجهات النظر تعتقد أن العنف المنزلي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لأنه يحدث في العلاقات بين الأشخاص الذين يعرفون بعضهم

البعض لفترة من الوقت، وبالتالي فهو يختلف تمامًا عن حوادث العنف التي تحدث بين الغرباء. فالطريقة التي كان يُنظر بها إلى العنف المنزلي لبعض الوقت على أنه قضية منزلية خاصة قد أعاقت تمامًا الاعتراف بالظاهرة باعتبارها انتهاكًا لحقوق الإنسان.

تم ذكر العنف المنزلي من قبل اتفاقيات مختلفة ومنظمات مختلفة حيث يحاولون جميعًا تعريفه وزيادة الوعي به لمساعدة ضحايا العنف المنزلي في الحصول على المساعدة والبقاء على قيد الحياة مما مروا به. لا تتعرض النساء للعنف المنزلي فحسب، بل يمكن أن يتعرض الرجال أيضًا له وليس بالضرورة عنفًا منزليًا جسديًا، بل قد يكون نفسيًا أيضًا. ووفقًا لمكتب العنف ضد المرأة بوزارة العدل الأمريكية، العنف المنزلي هو *"نمط من السلوك المسيء في أي علاقة يستخدمه أحد الشريكين لكسب أو الحفاظ على السيطرة على الشريك آخر."*

وهذا يشمل أي سلوكيات تخيف أو ترهيب أو تلاعب أو أذي أو إهانة أو لوم أو جرح شخصًا ما. يمكن أن يحدث العنف المنزلي لأي شخص من أي عرق أو عمر أو توجه جنسي أو دين أو جنس. يمكن أن يحدث العنف المنزلي ضمن مجموعة من العلاقات بما في ذلك الأزواج المتزوجين أو الذين يعيشون معًا أو يتواعدون، ويؤثر على الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم.

حاولت بعض المنظمات المدنية تعريف العنف المنزلي أيضًا، فالتحالف الوطني ضد العنف المنزلي في الولايات المتحدة يعرّفه على النحو التالي: *"العنف المنزلي هو التخويف المتعمد والاعتداء الجسدي والضرب والاعتداء الجنسي و / أو أي سلوك مسيء آخر كجزء من نمط منهجي للسلطة والسيطرة يرتكبها شريك حميم ضد آخر. ويشمل العنف الجسدي والعنف الجنسي والتهديدات والاعتداء الاقتصادي والعاطفي/ النفسي."*

ثانياً: الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعنف ضد المرأة

يُعترف بالعنف المنزلي في القانون الدولي باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن المعاهدات الدولية المبكرة لم توفر سوى الحماية من العنف المنزلي بشكل ضمني، إلا أن العنف المنزلي في التسعينيات بدأ يحظى باهتمام أكثر وضوحًا مع مرور التعليق العام رقم 19 من قبل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (1992) وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993). شهد العقدان الماضيان

أيضًا العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك قرار تناول العنف الأسري على وجه التحديد، وفقًا لمعاهدات الأمم المتحدة المختلفة بشأن العنف المنزلي، فإنه ينتهك حقوق الإنسان: باعتباره انتهاكًا للحريات الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن الشخصي، باعتباره انتهاكًا للحق في المساواة.

1- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي صك قانوني دولي يتطلب من الدول القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات وتعزيز حقوق المرأة على قدم المساواة، وكثيراً ما توصف بأنها الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة. اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 18 ديسمبر 1979 وحتى عام 2016، وصادقت 189 دولة عليها. تُعرِّف هذه الاتفاقية التمييز ضد النساء والفتيات على أنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد من قبل الرجال ضد المرأة بهدف التأثير وإضعاف تمتع المرأة بحقوق الإنسان السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو المدنية. تلتزم جميع الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية باتباع سياسة وطنية تقضي على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله.

وتنص المادة الأولي من الأتفاقية علي أن ***"يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل."***

ووجهت المادة الثانية للدول بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاج سياسات تستهدف ذلك، وقد عهدت للدول القيام ببعض التدابير، وجاءت كالآتي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة، (ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة، (ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي، (د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛ (هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، (و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة، (ي) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة."

2- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول)

تُعرف اتفاقية اسطنبول العنف ضد المرأة على أنه انتهاك لحقوق الإنسان، وتدين جميع أشكال العنف ضد المرأة ويصف هذا العنف بأنه تعبير عن اختلال تاريخي في القوة بين المرأة والرجل. عندما كانت الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في عام 2011، كانت الاتفاقية الأكثر شمولاً لحقوق الإنسان في مجالها وأول صك إقليمي ملزم قانونًا بشأن العنف ضد المرأة في أوروبا. ويجب على جميع الدول التي صادقت على اتفاقية اسطنبول تبني تشريعات بشأن مسائل مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي وختان الإناث والعنف بدافع الشرف والقمع والزواج القسري. والمصادقة على الاتفاقية تجلب معها التزامات الامتثال لمتطلبات الاتفاقية المتعلقة بالمنع والحماية والمقاضاة والسياسات المنسقة في الجهود المبذولة لمكافحة عنف الرجال ضد المرأة.

و تنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية علي تعريف العنف الأسري كالآتي:

(أ)ينبغي فهم تعبير "العنف ضد المرأة" على أنه انتهاك لحقوق الإنسان، وشكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وأنه يعني كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب، للمرأة أضرارا أو الالآما بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيه التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة؛ (ب) يشير تعبير "العنف المنزلي" إلى كافة أعمال العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو االقتصادي التي تقع ضمن الأسرة أو في المنزل أو بين الزوجين أو العشيرين السابقين أو الحاليين، بصرف النظر عن كون الجاني يقيم مع الضحية أو كان يقيم معها؛ (ج) يشير مصطلح "النوع" إلى الأدوار والتصرفات والأنشطة والاختصاصات المبنية اجتماعياً والتي يعتبرها مجتمع معيّن مناسبة للنساء والرجال؛ (د) يشير تعبير "العنف ضد المرأة القائم على النوع" إلى كل عنف يمارس ضد المرأة أو يطال النساء بكيفية غير متناسبة؛ (هـ) يشير مصطلح "ضحية" إلى كل شخص طبيعي خاضع للتصرفات المحددة في النقطتين "أ "و"ب"؛ و يشمل لفظ "امرأة" الفتيات دون سن الثامنة عشر."

3- بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)

يُسمي البروتوكول (بروتوكول مابوتو) نسبة لمدينة مابوتو في موزمبيق، و يضمن البروتوكول حقوقاً شاملة للمرأة بما في ذلك الحق في المشاركة في العملية السياسية، والمساواة الاجتماعية والسياسية مع الرجل، وتحسين الاستقلالية في قرارات الصحة الإنجابية، ووضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتشمل

مواد البروتوكول القضاء علي التمييز ضد المرأة، الحق في الكرامة، الحق في السلامة و الأمن الشخصيين، القضاء علي الممارسات الضارة. تأتي نصوص هذه المواد من البروتوكول علي النحو التالي :

-المادة 2 القضاء علي التمييز ضد المرأة: ***"ينبغي على الدول الأطراف مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال التدابير التشريعية والمؤسسية المناسبة، وغيرها من التدابير. تتعهد الدول الأطراف بالعمل على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل، بهدف تحقيق القضاء على الممارسات الثقافية والعادات الضارة وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للمرأة والرجل، وذلك من خلال استراتيجيات التعليم والإعلام والتربية والاتصالات."***

-المادة 3 الحق في الكرامة: ***"لكل امرأة الحق في الكرامة المتأصلة في البشر، والاعتراف بحقوقها الإنسانية والقانونية وحمايتها. لكل امرأة الحق في احترام شخصها، وفي تنمية شخصيتها بحرية. تعتمد الدول الأطراف التدابير المناسبة بهدف حظر استغلال المرأة أو تحقيرها، وتضع هذه التدابير قيد التنفيذ الفعلي. تعتمد الدول الأطراف التدابير المناسبة لضمان حماية حق كل امرأة في احترام كرامتها، وحمايتها من كافة أشكال العنف الجنسي واللفظي، وتضع هذه التدابير قيد التنفيذ الفعلي."***

-المادة 4 الحق في الحياة و السلامة والأمن الشخصيين: ***"لكل امرأة الحق في احترام حياتها وأمانها الشخصي. ويتعين حظر جميع أشكال الاستغلال والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة."***

-المادة 5 القضاء علي الممارسات الضارة: ***"تحظر الدول الأطراف وتشجب جميع أشكال الممارسات الضارة التي تؤثر على الحقوق الإنسانية للمرأة والتي تتعارض مع المعايير الدولية المعترف بها. وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة للقضاء على مثل هذه الممارسات."***

4- اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية

تؤمن منظمة المرأة العربية بأن مفهوم العنف لا يقتصر على الإيذاء البدني أو الجسدي، وإنما يتسع مفهومه ليشمل سائر مظاهر ممارسة التمييز ضد المرأة وحرمانها من أي من حقوقها الإنسانية. يشمل ذلك: (الحرمان من التعليم، الحرمان من العمل، الحرمان من المشاركة السياسية، الحرمان من الخدمات بأنواعها مثل الخدمة الصحية وغيرها، مختلف أشكال التمييز ضدها داخل الأسرة وفي أماكن العمل، العنف ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة، العنف الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية).

ثالثًا: الارتباط بين وباء كورونا و ازدياد معدلات العنف المنزلي

وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن العمل من المنزل أثناء تفشي وباء كورونا أدى إلى زيادة مستويات التوتر والقلق بين العديد من أفراد الأسرة حيث أثارت العزلة أثناء الوباء توترات أدت إلى العنف المنزلي، ونتيجة لذلك وسع مرتكبو الانتهاكات سلطتهم. كما أدت الاضطرابات الناجمة عن الوباء إلى انخفاض الوصول إلى الخدمات ، وضرورة البقاء في المنزل لتجنب خطر الإصابة بفيروس كورونا، إلى جانب انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعديد من للنساء مما أثر سلبًا على النساء والأطفال الأكثر عرضة للعنف المنزلي.

ووفقًا للأمم المتحدة أثناء تفشي فيروس كورونا، زادت المكالمات إلى خطوط المساعدة من ضحايا العنف المنزلي بمقدار خمسة أضعاف المعدل المعتاد في بعض البلدان. وقد أطلق الكثيرون على العنف المنزلي اسم "جائحة الظل" لهذا السبب. كانت الفئات الضعيفة مثل النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة للعنف لأن حظر التجول والقيود الأخرى ذات الصلة المرتبطة بفيروس كورونا جعلتهم أكثر عرضة لمواجهة العنف في المنزل.

لسوء الحظ، غالبًا ما كانت الخدمات الصحية مشغولة باحتواء الوباء نفسه، وكانت الخدمات مثل الإرشاد والمشورة القانونية والصحة الجنسية والمساعدات الطبية الأخرى غير متاحة نسبيًا للضحايا المعزولين عن شبكات الدعم الاجتماعي الخاصة بهم. ونتيجة لذلك، تدهورت صحة الناجين من العنف المنزلي بشكل كبير وأدت إلي وفاة العديد من الضحايا.

1- العنف الأسري أثناء تفشي وباء كورونا

زادت حالات العنف المنزلي وتوضحها إحصائيات التقارير المتعلقة بهذه الحالات لزيادتها بشكل كبير مع تفشي وباء كورونا في جميع أنحاء العالم. ويُظهر هذا التقرير بعض الإحصائيات الخاصة بالعنف الأسري على مستوى العالم: وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تحتل منطقة شرق المتوسط المرتبة الثانية عالميًا في حالات العنف الأسري ضد المرأة، حيث تصل إلى 37٪ من إجمالي الحالات العالمية، كما تظهر الإحصائيات زيادة

في العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية ودول أخرى، في منطقة البحر الكاريبي بالتحديد، وزادت المكالمات إلى خطوط المساعدة بنسبة 53 في المائة في المكسيك خلال الربع الأول من عام 2020.

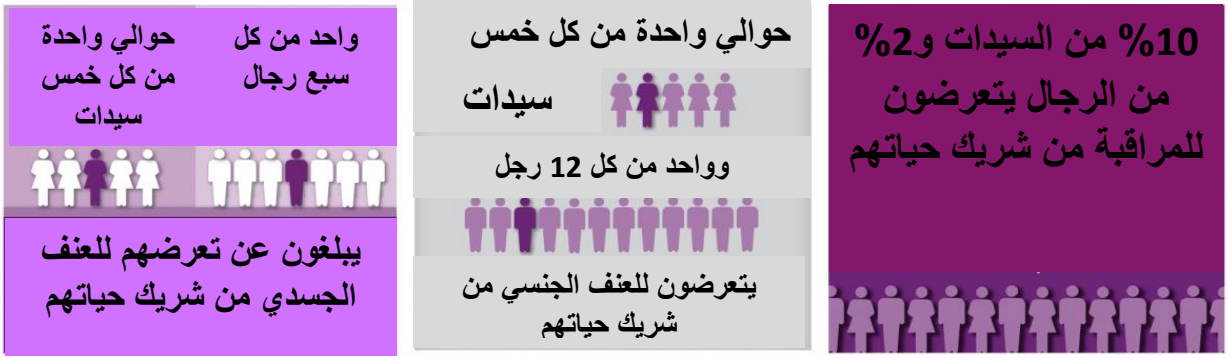

شكل (1): إحصائيات عن العنف الأسري خلال أزمة كورنا

قارنت دراسات أمريكية ودولية عدد الحوادث قبل بدء الوباء في مارس 2020 وبعد ذلك مباشرة، وفقًا لتقرير اللجنة الوطنية الأمريكية حول وباء كورونا والعدالة الجنائية، كانت هناك زيادة بنسبة 8.1 ٪ في حوادث العنف المنزلي في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة. وبين مارس وأبريل 2020 ، أبلغت الشبكة الوطنية للاجئين في الولايات المتحدة أيضًا عن زيادة بنسبة 77٪ في العنف المنزلي، مقارنة بالوقت نفسه من عام 2019.

أظهرت الدراسات الاستقصائية في جميع أنحاء العالم ارتفاع معدلات العنف المنزلي منذ يناير 2020 - حيث قفزت بشكل ملحوظ عامًا بعد عام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وفقًا للمجلة الأمريكية لطب الطوارئ ومجموعة الأمم المتحدة للمرأة، عندما بدأ الوباء ازداد العنف المنزلي في هوبي بالصين بنسبة 300٪؛ 25٪ في الأرجنتين، 30٪ في قبرص، 33٪ في سنغافورة، و 50٪ في البرازيل. كما ارتفعت الدعوات إلى الخطوط الساخنة للعنف المنزلي منذ اندلاع الوباء في المملكة المتحدة.

في الولايات المتحدة، الوضع مقلق بنفس القدر حيث أبلغت إدارات الشرطة عن زيادات في المدن في جميع أنحاء البلاد: على سبيل المثال، 18٪ في سان أنطونيو، و 22٪ في بورتلاند، و 10٪ في مدينة نيويورك، وذلك بحسب المجلة الأمريكية لطب الطوارئ.

وفي إسرائيل، بمناسبة الشهر الدولي للتوعية بمكافحة العنف الأسري، أعلنت وزارة الضمان الإجتماعي أن هناك زيادة في عدد الحالات في العام الماضي. حوالي 19000 شخص توجهوا إلى مراكز المساعدة، ونحو 15000 من المكالمات طلبت التدخل. تشير البيانات إلى زيادة بنسبة 10٪ في طلبات المساعدة في أعقاب العنف الأسري. وتقدم 19337 شخصا العام الماضي إلى مراكز لهذا النوع من العنف ، من بينهم 7039 امرأة تم علاجهن بشكل فردي.

كما يجدر الإشارة أنه منذ وقوع أفغانستان تحت حكم طالبان في التسعينيات ورجعوهم للحكم في أغسطس 2021، و تتعرض المرأة الأفغانية للعديد من الانتهاكات، و من المؤسف ألا تتوفر بيانات كافية نظرًا لإنغلاق المجتمع الأفغاني وصعوبة وصول الصحافيين والناشطين الحقوقيين إلي الداخل الأسري والحصول على معلومات حيث تتعرض المرأة الأفغانية للقمع، ويتم إجبار السيدات علي البقاء بالمنزل والتخلي عن وظائفهم و عدم الحصول علي التعليم المطلوب.

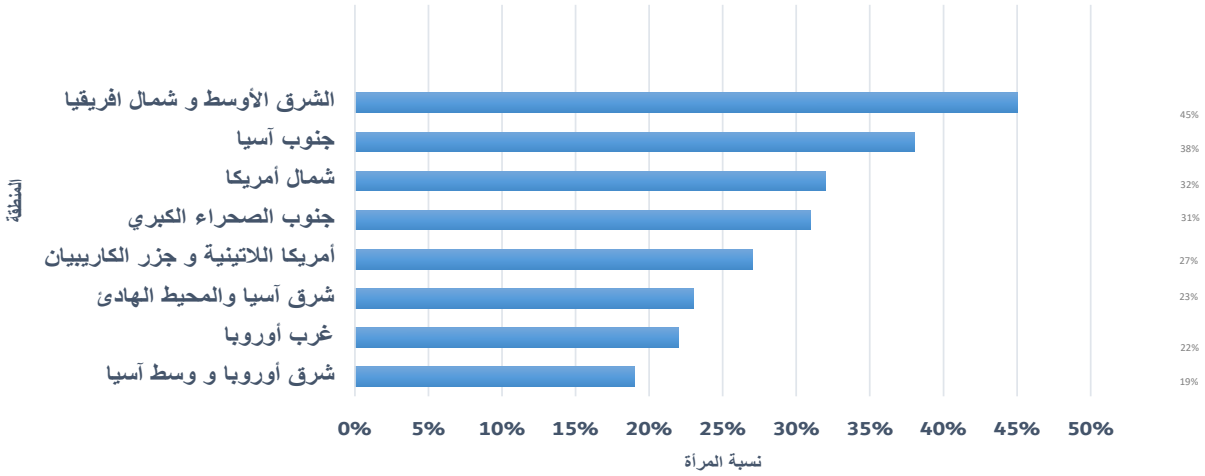

شكل (2): نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي و/ أو الجنسي من الشريك الحميم في عام 2020، حسب المنطقة

2- العنف الأسري أثناء كوفيد -19 في مصر

بناءً على إحصائيات المجلس القومي للمرأة، تتعرض حوالي ثمانية ملايين امرأة مصرية لخطر العنف الأسري كل عام، وقد تتعرض نسبة تصل إلى 86% من الزوجات للإيذاء الزوجي. حيث وجه أربعة من كل خمسة رجال متزوجين شكلاً من أشكال العنف النفسي ضد زوجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ ما يقرب من نصف الشابات عن تعرضهن للعنف الجسدي من قبل إخوانهن أو آبائهن.

وبحسب البيانات ، فقد حدثت زيادة بنسبة 13٪ في عدد المرضى في مراكز علاج العنف الأسري، وحصلت 2704 امرأة على رعاية فردية ، و 9278 رعاية أسرية

وفي هذ الإطار صرحت نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، بأن المرأة المصرية تعاني من أوضاع اقتصادية هشة وتتعرض للعنف بنسب كبيرة من قبل أزمة كورونا. وأكدت أبو القمصان أن نسب العنف الذي تتعرض له النساء سواء عنف زوجي أو عنف أسري أو عنف ناتج عن غلق المحاكم وتباطؤ إجراءات التقاضي قد ارتفعت بسبب أزمة وباء كورونا الذي فرض الحجر الصحي لفترة طويلة، ما أدى إلى ارتفاع نسب العنف المنزلي للمرأة.

رابعاً: الجهود الدولية لمناهضة للعنف ضد المرأة

بُذلت جهود لمكافحة العنف ضد المرأة وخاصة العنف الأسري على مستوى العالم من خلال الاتفاقيات المصدق عليها المختلفة وتعاملت مع معظم الدول التي تلتزم بها لمحاربة العنف ضد المرأة ووضع عقوبات وقوانين للمساعدة في الحد منه والقضاء عليه. المجتمع الدولي معني أيضا برفع مستوى الوعي حول العنف الأسري ويتم ذلك من خلال حملات دولية لرفع الوعي في جميع أنحاء العالم.

1- حملة 16 يومًا من النضال ضد العنف علي أساس الجنس

يصادف هذا العام الذكرى الثلاثين لحملة الـ 16 يومًا العالمية للاحتفال بالذكرى السنوية، وهي حملة دولية سنوية تنطلق في 25 نوفمبر، (أي اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة)، وتستمر حتى 10 ديسمبر

يوم حقوق الإنسان العالمي. وقد بدأها ناشطات في المعهد النسائي العالمي للقيادة الافتتاحية في عام 1991 ويستمر تنسيقه كل عام من قبل مركز القيادة العالمية للمرأة. يتم استخدامه كاستراتيجية تنظيمية من قبل الأفراد والمنظمات في جميع أنحاء العالم للدعوة إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

وفي عام 2020، زادت الحملة من جهودها لتضخيم أصوات العاملات في الاقتصاد غير الرسمي مع الاستمرار في المطالبة بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 وإنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن الخاصة والعامة. وفي هذا العام 2021، تركز الحملة على العنف الأسري في عالم العمل، أي إنهاء العنف والتحرش في عالم العمل.

2- حملةUNiTE

حملة دولية أخرى هي حملة "UNiTE "، وتم إطلاقها في عام 2008 في ظل حملة الأمين العام للأمم المتحدة "اتحدوا بحلول عام 2030 لإنهاء العنف ضد المرأة"، وهي جهد متعدد السنوات يهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم. تدعو مبادرة "UNiT " الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات النسائية، والشباب، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى توحيد الجهود في التصدي للوباء العالمي للعنف ضد النساء والفتيات. وتستند الحملة إلى الأطر القانونية الدولية القائمة ، وتعمل على تضافر جهود جميع مكاتب ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل على إنهاء العنف ضد المرأة.

- **يوم برتقالي**

أعلنت حملة "UNiTE" أن اليوم الخامس والعشرين من كل شهر هو "اليوم البرتقالي" ، وهو يوم لزيادة الوعي واتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. يمثل اللون البرتقالي باعتباره لونًا مشرقًا ومتفائلًا مستقبلًا خالٍ من العنف ضد النساء والفتيات.

الخامس و العشرون من كل شهر هو يوم برتقالي

ارتدي برتقالي، التقط صورة، شاركها علي مواقع التواصل الاجتماعي و ساعد في القضاء علي العنف ضد البنات و السيدات

يدعو اليوم البرتقالي النشطاء والحكومات وشركاء الأمم المتحدة إلى حشد الناس وتسليط الضوء على القضايا ذات الصلة بمنع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ، ليس فقط مرة واحدة في السنة ، في 25 نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة)، لكن كل يوم 25 من كل شهر.

في اليوم الخامس والعشرين من كل شهر ، تحشد UNiTE الناس حول العالم لدعم "مبادرة اليوم البرتقالي". يدعو الناس في كل مكان إلى ارتداء اللون البرتقالي واتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في كل مجتمع ، في المنزل ، في الأماكن العامة ، في المدارس وأماكن العمل ، أثناء النزاع وفي أوقات السلم.

3- اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

اعتبر نشطاء حقوق المرأة يوم 25 نوفمبر باعتباره يومًا ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ عام 1981. وقد تم اختيار هذا التاريخ لتكريم الأخوات ميرابال، ثلاث ناشطات سياسيات من جمهورية الدومينيكان قُتلوا بوحشية في عام 1960 بأمر من حاكم البلاد، رافائيل تروجيلو. (1930-1961).

في 20 ديسمبر 1993، اعتمدت الجمعية العامة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة من خلال القرار 104/48، مما يمهد الطريق نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

وأخيرًا، في 7 فبراير 2000، اعتمدت الجمعية العامة القرار 134/54، وتم تحديد يوم 25 نوفمبر رسميًا باعتباره اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وبذلك يتم دعوة الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية للانضمام معًا وتنظيم الأنشطة المصممة لزيادة الوعي العام بالقضية كل عام في ذلك التاريخ.

خاتمة

ينقسم العنف ضد المرأة إلى قسمين: العنف المباشر مثل العنف الجسدي والعنف غير المباشر ، وهو هيكل القيم الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية ، وكذلك القوانين والأنظمة التي تميز بين الرجل والمرأة. ومن أجل منع العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وتعزيز مكانة المرأة في المجتمعات، انخرط المجتمع الدولي في محاربة هذه الظاهرة من خلال المؤتمرات المختلفة، لا سيما اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، التي تضمن حماية المرأة من العنف.

يعتبر العنف المنزلي ظاهرة عالمية، ويصل إلى معدل 50٪ من النساء في جميع أنحاء العالم تعرضن للإيذاء الجسدي من قبل شريكهن الحميم. يمكن تعريف العنف المنزلي على أنه حادث أو سلوك تهديد فيما يتعلق بالعنف أو الإساءة بين البالغين الذين يعتبرون أو تم اعتبارهم شركاء حميمين.

أصبح العنف المنزلي مشكلة صحية خطيرة ومنتشرة تؤثر على الضحايا في جميع أنحاء العالم ولسوء الحظ ترتبط بمعدلات كبيرة من المرضى والوفيات، معظم النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي معرضات بشكل كبير لمضاعفات جسدية مثل نتائج الحمل السيئة والأمراض المنقولة جنسياً وحتى الإجهاض. تؤدي هذه العواقب بشكل كبير إلى مشاكل صحية بدنية وعقلية سيئة، وقلة الاستشفاء، وزيادة استخدام رعاية المرضى الخارجيين، مثل زيارات غرفة الطوارئ. هذا ما يفسر أهمية الرعاية الوقائية.